مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (32) العدد (1)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (32) No. (1) 2010

دراسة النظم السياسية

الدكتور فارس النداف*

(تاريخ الإيداع 13 / 10 / 2009. قبل للنشر في 1 / 12 / 2009)

□ ملخّص □

يبلغ النظام السياسي أثناء تطوره مستوى المنظمة عندما يصبح مدركاً لوظائفه. وليس المقصود هنا من مفهوم الوظائف خصائصها أو أهدافها إنما المقصود بذلك العلاقة الداخلية للأنظمة التي تجعل أداءها لوظيفتها موافقاً ومحدّداً للعلاقة المتبادلة بين عناصرها مع بعضها البعض وعلاقتها بالمنظومة الكلية، من هنا نستنتج تعريف المنظمة السياسية كنظام متكامل معبر عن وظائفه عن طريق وجود توافق لعمليات التكامل والتفاوت، ما بين عناصر المجتمع ، باعتباره كياناً واحداً متمركز الإدارة، قلبهُ الدولة.

إن فهم البنية السياسية مع الأخذ بعين الاعتبار خصائصها الملموسة في المجتمع الاشتراكي يسمح باستخلاص المفاهيم التالية:

1. النظام، المعاهد، القواعد، الطرق.
2. البنية، التكامل، التحليل، المركزية.
3. العلاقة، الانعكاس، الإدارة، السلطة، المعرفة.

لقد حدد النظام الاشتراكي الاتجاهات لتوسيع الأساس الديمقراطي في العلاقات الاجتماعية من خلال تبديل إدارة الدولة للسلطة بالإدارة الاجتماعية الذاتية.

إن الخصائص الوظيفية للمبادىء التنظيمية هي: مبدأ جمع عناصر النظام، مبدأ الحداثة، التركيز، كل هذه الوظائف ليست محركات آلية وموضوعية فحسب بل هي تدابير محسّنة من أجل تحقيق أهداف وعمل النظام الاجتماعي السياسي، كما أنها بالوقت نفسه تساعد في إكمال وإعادة تنظيم الإدارة السياسة.

الكلمات المفتاحية: 1–المادية الديالكتيكية. 2–المنهج. 3–التنظيم السياسي. 4–البناء الفوقي 5–الجزء والكل، 6–البنية، 7–البنية التحتية،8–الثقافة.

* مدرس – قسم الفلسفة –كلية الآداب والعلوم الإنسانية –جامعة تشرين –اللاذقية –سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (32) العدد (1)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (32) No. (1) 2010

L'étude des systèmes politiques

Dr. Fares Al-Nadaf*

(Déposé le 13 / 10 / 2009. Accepté 1/12/2009)

□ Résumé □

Nous pouvons conclure la définition de l'organisation politique comme un système intégral qui reflète ses fonctions à travers l'existence d'une conformité des intégrations et de disparité entre les éléments de la société en tant qu'une unité unique jouissant d'une direction centrale avec l'Etat au cœur.
La compréhension de la structure politique , tenant compte de ses spécificités concrètes au sein de la société socialiste , nous permet d'arriver aux notions suivantes:
1-Le système, les instituts, les règles, les méthodes;
2-La structure , la complémentarité, l'analyse, le centralisme;
3-La relation, le reflet, la gestion ou la direction,la souveraineté, la connaissance.

Notions: 1-Le Matérialisme Dialectique 2-La méthode 3-L'organisation politique 4-La structure supérieure 5-Le parti , le but 6-L'infrastructure,la structure 7-La culture.

***Enseignantau département de philosophie-Faculte des Lettres et Sciences Humaines-UniversitéTichrine-Lattaquié-Syrie.**

مقدمة:

إن مجموعة الطرق المنهجية للتحليل المنتظم في الموضوعات الاجتماعية ، والمتوفر في أطُر الدراسة والبحث إنما تتمثّل الواقع المفروض، كنتيجة لذلك الطريق العكسي، الذي أنجزه الفكر النظري حتى هذه اللحظة. من الطريق المتحولة التصوّرات المنطقيّة العقلانية حول الكلية إلى مهمة شاملة عضوية ، وعلى هذا النمط فإنَّ المادية الديالكتيكية* الموضوعة من قبل ماركس في حركيّة العمليّة الواقعيّة في تشكيل النظم الاجتماعية إنما تُعاد بكلية في حركة تطور إدراك العمليات الاجتماعية، وهنا تأتي التصورات المنظمة : دراسةً وتحليلاً، أما وسائل الدراسة وتحليل المفاهيم التجريدية، التي تظهر على هيئة قوانين، فإنها تُعدُّ مبدأً منهجياً لبناء الموضوع النظري وتنظيمه، ومن ثم بحثه ودراسته .

وقد بيّن ماركس: أنَّ عمليّة تشكّل النظام كلياً، إنما هي عملية التفاعل ذاتها ، بين عناصر ذلك النظام. أما العناصر هذه، فإنها تظهر وليدةً لهذا النظام.

وهذه النتائج النظرية، المستخلصة مما سبق بحثه ومناقشته، كامنة في أساس المسلك المنتظم، لدى تحليل مجمل الأنشطة السياسيّة لمجتمع ينظر إلى التنظيم ، كتركيب في مجال الكليّة والنظام، والقائمة على الرفض التحليلي القاطع لانعدام التجزئة [1].

إن مثل هذا الفهم للتنظيم ، بمثابة وحدة عضوية متكاملة، لا يُعدُّ تصويراً مبسطاً للنظام السياسيّ فحسب، إنما يعدّ منسقاً بشكل أكمل للتصورات في الكلية والتنظيم وقد جاء على لسان سيتروف – في هذا الصدد: "أما درجة تنظيم الوحدة العضوية ، فهي أعلى درجات وعي وحدة الجسم في الواقع، وهي إحدى أهم خصائص النظام ذي التطور العالي"[2]، كذلك، نستطيع أن نفرق بين مفهوم التنظيم كخاصة معينة لأي موضوع في النظام ، وبين مفهوم الكلية العضوية ، باعتبارها الشكل الأمثل لهذه الخاصية ، وهذا له أهمية عظمى في تحليل النظم السياسية ، وفي إظهار الأسباب التي تجعلها على هذه الصورة، وفي تجسيد المبادئ العلمية الأساسية لقيادتها، وبالرغم من وجود دراسات، في بحث التصنيفات السياسية الأولية من هذه الدراسات : النظام السياسي، التنظيم السياسي، السلطة السياسية، وغيرها – إلا أنه لم تتطرق الدراسات – حتى هذه اللحظة – إلى العلاقة بين تلك المفاهيم، وإعطاء هذه العلاقة وضعاً منظماً ، كما أنها لم تتطرّق إلى شيء من القضايا الأخرى . إنّ عدم تحديد هذه القضايا ، إنما يؤدي إلى:

أ- مساهمة المنظمات السياسية أحياناً، ومساهمة عناصر النظام السياسي – من أحزاب أو طبقة، أو نقابة، أو فئة – أحياناً أخرى، وذلك في بناء المجتمع.

ب- اعتماد البحوث العلمية على دراسة الهيكل الشكلي، من خلال عناصر النظام السياسي، كالحكومة، والقانون، والمجالس المختلفة .. ويرجع ذلك كله إلى عزل التنظيمات السياسية في النظام ، الأمر الذي يستدعي سيطرة التوجه العلمي الصرف للمنهج* المنظَّم لهذا كلِّه يلاحظ في الدراسات المخصّصة لبحث النظم السياسية، سيطرة النزعة الإحصائية في المعالجة، مما يعطي أهميةً كبرى لمفهوم النظام السياسي .

---

* المادية الديالكتيكية: فلسفة الماركسية اللينينية التي تجمع عضوياً بين الحل المادي للمسألة الفلسفيّة الأساسية وبين الديالكتيكية علم القوانين العامة لتطور ظواهر الواقع الموضوعي وعملية المعرفة. المعجم الفلسفي المختصر –موسكو: دار التقدم ، صفحة 410.

[1]– سيتروف .م.ي. المبادئ العامة ، لتنظيم النظم ، وأهميتها المنهجية – لينغراد:دار العلم 1971–ص12–13.

[2]– المرجع السابق نفسه ص16.

* المنهج:الطريقة –أسلوب فعل البشر العملي والنظري الهادف إلى امتلاك ناصية الموضوع –مرجع سابق –صفحة 490.

يؤكد بورلانسكي – قائلاً: "إنَّ تذليل الصعوبات في أقسام التنظيم السياسي للمجتمع، يمكن له أن يتم على أساس دراسة شاملة للأقسام السياسية في النظام السياسي، وبذلك نتمكن من إيجاد تصنيف يساعد على تفاضل كل المفاهيم الأساسية وتكاملها، معتمدة على أقسام العلاقات السياسية مثل: المنظمة، الدولة، القانون ..."[3].

وهذا ما دفع الباحث إلى الاستناد إلى ملاحظة ماركس في رسالته التي بعث بها إلى أنتيكوف: "فلنأخذ مجتمعاً معيناً ، نحصل به عندئذٍ على نظام سياسي محدد، وهذا النظام السياسي يُعد التجسيد الواضح لهذا المجتمع"[4].

وقد أشار بورلاتسكي إلى تقارب مفهوم النظام السياسي في الوصف الماركسي مع مفهوم التشكيلة السياسية ليعد المظهر الخارجي، والتعبير الرسمي، والنتيجة المحددة، كما يُعد نتيجة العلاقات السياسية التي تكون عملية تشكيلها قد استنفدت.

أهمية البحث وأهدافه:

إنّ النظام المنهجي الذي يعطي المفهوم الكلي للظواهر الاجتماعية من حيث أنها وحدة المادية والمثالية للخاص والعام، للخواص البنيويّة والوظيفيّة، والتي لم تجد حتى الآن الانعكاس الكامل في تحليل البناء السياسي بشكل كافٍ.

ومن الواضح أنّ مثل هذه الحالة ترجع إلى ضعف دراسة الخواص الوظيفيّة لعناصر المنظومة السياسيّة، وللمبادئ التنظيميّة لتشكلها كوحدة شاملة وما يؤكد هذا غياب رأي متفق عليه وعام في فهم مثل هذه المفاهيم كالمنظومة السياسيّة والتنظيم السياسيّ.

إنّ مثل هذا القول ينطبق أيضاً على العوامل الهامة والأساسية في الأنظمة السياسية مثل الدولة والحزب.

لقد تمّ إعطاء تحليل للوظائف الأساسية للتنظيم السياسي كمنظومة عضويّة.

منهجية البحث:

إنّ الأساس النظري والمنهجي للبحث مستقىً من الكتب والدراسات الماركسية التي عولجت فيها المسائل المنهجيّة للمعارف السياسية والاجتماعية.

إنَّ مفهوم النظام السياسي، لا يتّم على أساس تحليل الصفات الجوهرية للعلاقات السياسية لأن هذا النظام السياسي ، لا يحمل في ثناياه ، معطيات عن عملية تواجد النظام بلا أسباب تواجده .

ويخيل لنا ، أن الافتراض المؤدي إلى استيعاب مفهوم ((النظام السياسي)) قبل مفهوم التنظيم السياسي*، إنما يُعدُّ نتيجة للتطبيق اللغوي، إذ يُؤخذ التنظيم في معناه الضيّق، كقسم من هيئات الدولة ودوائرها، أو المعاهد الشكلية[5]. وتثبيتاً لما سبق نورد تعريف ثومانوف:

---

[3]– بورلانسكي، النظام السياسي للمجتمع ، المفاهيم والعناصر، والنظم السياسية المعاصرة – موسكو: دار العلم 1978 ص10 .

[4]– ماركس وانغلز ، المؤلفات الكاملة – المجلد27 ص2–4.

* التنظيم السياسي: مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد والنظرة الواحدة المتماثلة والمبادئ المشتركة والهدف المتفق عليّه –موسوعة الهلال الاشتراكيّة –دار الهلال –صفحة 143.

[5] – سيتروف م.ي . المبادئ العامة لتنظيم النظم ، وأهميتها المنهجية ، دار العلم :ص13 –14 .

"إن التنظيم السياسي للمجتمع مفهوم تنظيمي، يكشف عن العلاقة والترابط بين كل الدوائر التي تدخل في البناء الفوقي* للمجتمع السياسي– الدولة – الحزب – النقابات ..".

فالنظام السياسيّ للمجتمع له مفهوم أوسع عن التنظيم السياسيّ، الذي يقوم على أساس أنه انعكاس للمسلك التنظيمي، إذ أنه يستقطب عناصر أخرى من النشاطات السياسيّة للمجتمع، إضافة إلى البنية التنظيمية للمجتمع السياسية ، وحينما نحلّل مثل هذه العناصر ، نعثر على آفاق عمليّة للتطور – السياسي ، حيث لا يمكن الكشف عنه، بطريق تحليل بنية تنظيمية واحدة [6]. وثمَّة كثير من الأمثلة، والتعاريف ، حسب رأي أنتنكوف : غ– : "إنَّ أنصار وجهة النظر هذه، إنما ينظرون إلى التنظيم السياسي في المجتمع ، على أنه عنصر بنيويّ هام لهذا النظام ، كما أن أساسه يكمن في المنهج المتّبع في النظام السياسي تحديداً نوعياً كالكلية"[7].

وتأكيداً لما سبق، فإن أساس النظام السياسي يعتبر عنصره البنيوي الذي يشير إلى تلك المبادئ الأولية، في تعميم المفاهيم التي تعيد إخصابها، بضرورة الشك على الرغم، من أنه كما يبدو تلقى دعماً من الجماعات العلميّة[8].

إنّ المبادئ المعتمِدة على حالة الظاهرة المدروسة، ونتيجتها، التي قوَّمها ماركس بأنها خطوة صحيحة من حيث العلاقة العلمية ، ويصعب اعتبار هذه المبادئ مثمرةً، أو ملبيّةً لأهداف الدراسات، في أثناء التحليل لحركية النظم ، وفي إبَّان المحاولة لإيجاد جواب لـ كيف ؟ ولماذا ؟ ولأي هدف ؟ قام النظام على هذا النمط .

وسنبحث – بالتفصيل – الدور العضويّ، والآفاق التي يمكن لنا الوصول إليها، عن طريق التوسع الفراغي الانتشاري لحجم المفاهيم، لذا، فإن مفهوم الكليّة، والنظام والكليّة العضوية (التنظيم)، التي ينظر إليها كعناصر متعايشة، موجودة، لا تختلف أو تعالج كجوانب مختلفة، أو أنها صفات لحقيقة الكائنات في الظاهرة المدروسة، انطلاقاً من تمثلها كنظام، فهذا السرد البالغ للسمات الجوهرية، للنظام المقترح من قبل بلاربيرغ وبودين ، إنما يتضمَّن علامات عدة. منها: الكليّة، وجود علاقتين أو أكثر في النظام ، فراغية ، وظيفية .. بنية النظام ، تنظيميّة: أي وجود درجات في المستوى: الإدارة، القيادة، الهدف وسمات ملائمة، تنظيم ذاتي، الوظيفة، التطور [9].

إنَّ الصفات الموصوفة آنفاً، التي وضعها المؤلفون، خلاصةً لمختلف التعاريف، ولتعدّد طرق المعالجة، والاتجاهات في تحليل النّظم المتوفّرة في الكتب والمؤلّفات حول القضيّة ذاتها إنما تعتبر خطوة نهائية في تطور النظام، كمفهوم متكامل، والحاوي على مقوّمات، بغية الاستمرار الدائم في الفراغية وتطوّرها، لذلك ورغم الإشارة إلى أن التطوّر يدخل ضمن تعداد السمات السابقة، بيد أنه – عملياً غير مستخدم في العلاقات المتبادلة، بين الصفات الأوليّة، ومنشئها، ويلاحظ في أعمال المؤلفين السابقة واللاحقة، بذور أفكار حول المنهج العلمي في النظم، وقد طوَّروه وفق طرق المعالجة، التي تسمح بمعالجة تطوره، ومراقبته ، وتشكل تفاعل السمات الأساسيَّة للنظام .

يعتبر الطرف الآخر في استيعاب علاقة مفاهيم – الكليّة، النظام، النظام العضويّ، التنظيم، الكليّة العضويّة، كما يبدو من خلال تفسير الفلسفة الاشتراكية، تفسير الكليّة كمرحلة محدّدة، لدى الطور الأعلى، في التطور المنظم،

---

* البنّاء الفوقي: ويعني به الاشتركيون مجموع الأبعاد والعلاقات الموجودة في المستوى السياسي والفكري للمجتمع. سواء من ناحية شكل الدولة ومؤسساتها وأجهزتها ، ومن ناحية نوعيّة الأفكار والأيديولوجيات المتحركة في المجتمع والمحركة له –موسوعة دار الهلال –صفحة 92.

[6] – نحو سمات النظام السياسي للرأسمالية المعاصرة /النظم السياسية/ المعاصرة – موسكو : دار العلم ،1978،ص148– 194 .

[7] – أنتينيكو ، الجوهر الاجتماعي ومراحل تطور النظام السياسي في الإشتراكية وظائف تطوره ونزعاته ،المعهد العالي، ص31 .

[8] – وجهة النظر هذه مجسدة في عدة اتجاهات (كوزمين ف . ب اميرياتوف آ .ن . وآخرون) .

[9] – سيتروف ، الأسس الوظيفية لنظرية التنظيم ، لينينغراد : دار العلم، ،1972، ص15 .

ذات التنظيم العالي. أي حينما نحقق عناصر هذه النظم المشروطة بعضها ببعضٍ – درجة عالية من التطوّر، كما أنَّ نوعية العناصر متكاملة في وحدة الكلية [10].

هذا، ويحدث انكماش غير قانوني لمضمون هذه المفاهيم – مفاهيم الكليّة – الكليّة العضويّة إذ أنَّ الشروط الأوَّليَّة في الأنتولوجيا تزول، وكذا الأمر في تطوير النظم عن صفاتها .

إنَّ المعالجة غير القانونية ((للنظام)) كمقولة أوليَّة أساسيَّة، في مجال منطق نظرية المعرفة. وكما يشير ستيروف م.ي.: "إنَّ ظهور كليَّة الموضوع المدروس .. دائماً وبكل حتميّة، تسبق ظهور هيكله ونظامه، إذْ أنَّ العمليَّات الأخيرة، إنما تعتبر نتيجة شرح وكشف وتفسير كل آليّة، لا إيجادها لنفسها".

ومادامت حدود الموضوع ، واختلافاته عن بقية الموضوعات لما تتجدد بعدُ ، أي لم تظهر – بعد – الصفات الخاصة به ، فإنه لا يمكن بحثه ، أو دراسته ، على أساس أن نظام إذ إننا مازلنا نجهل مواقع البحث فيه[11].

وللكشف عن الجَدِليَّة القائمة بين علاقة النظم، والكليّة من النواحي الانتولوجية والمعرفية، لابدَّ من الاعتماد على ما هو آت:

1–نظرية الكليّة التي تُعدُّ أوليّة في دورها، كما تُعدُ النظرية الأكثر تجريداً في إدراك الموضوع باعتباره تشكيلاً منظماً، من خلال الترابط المتبادل بينه وبين الموضوعات الأخرى، كما أنّ نظرية الكليّة تقوم على أنها النظرية الأوليّة لوجود ذلك الموضوع، بيد أنَّ معرفة نظريّة المنشأ، التي سنحصل عليها، من خلال التطور، تظهر سمات الموضوع بشكلٍ جليٍّ، من خلال وظائفه، حينما تقوم الصفة الكلية بفَصل عناصر هذا النظام .

إن تلك السمات النظميَّة المدركة ، المتشكّلة ، إنما تمتلك الصفات التنظيمية الهادفة ، إذ أنها تعمل كنتيجة تشكيل كليّة الموضوع من قبل النظام ، والتطور النهائي في الكليّة العضويّة وكنتيجة إدراك هذه العملية .

2–وبما أننا نعني النظم الاجتماعية ، فهي تتجسّد في عمليّة الوعي الذاتي ، والقيادة الذاتية ، في أشكال متحوّلة ، حيث تنفذ الوظائف الإدارية التعبيرية من خلال مراعاة مصالح جماعات معينة ، أو طبقات معينة .

إن خصائص التنظيم الخاصة بأي موضوع كليّ، تصل إلى أعلى شكل لها، ألا وهو الكلية العضوية . وتحتل الأهميّة المنهجية العلميّة لتلك الطرق – المرتبة الأولى، ولاسيَّما في تحليل النظم الاجتماعية، إذ أنها ترتبط – عضوياً– نظرية تطورها مع نظريات الإدارة، والوظيفة والتنظيم ، تلك التي تعتبر النظريات الأولية ، للمنهج العلمي المنتظم . وفيما عدا ذلك ، فإن التجسد الحقيقي لتلك الوظائف (القيادة) الافتراض الموجه يقلص فعاليتها ، إذا ما أسست على تخيّلات عن وجود بعض الصفات المحدّدة في النظم الاجتماعية ، أو ما قد ينتج عن هذه الصفات من خصائص كثيرة كالتنظيم ، أو إذا ما نتجت عن تفهّم هذه الصفات كنتائج عمليّة تطور الكليّة الأوليّة: وفي هذه الحالة يصعب فهم:

1– أي شيء يلزم النشاط التنظيميّ، الذي يحفز على إكمال النظام وتطوره، وبمساعدة الآلية الموضوعية المفترضة، بإمكانها أنْ تتطور، وتكتمل بنفسها ؟

2– إلى أيّة درجة من القانونية يمتلك النشاط التنظيمي – التطويري ، في النظام الاجتماعي ، إذا ما انتزع منه قابلية تشكل النظام ، في كلية منتظمة واسعة وعضوية ؟

[10] – أنتينيكو – المرجع السابق – ص31 أيضاً .

[11] – بلاوبيرغ ، بدوين ، تشكيل التنظيم وجوهره ، موسكو : دار العلم، 1973 ، ص61–64 .

لذا ، فإن أفاناسييف ف.غ. يرى أن النظم تمتلك نواحي انطولوجية قبل كل شيء [ومن الناحية المنطقية، والمعرفية فهي ناتجة عن الانطولوجية] ، ولكنّه – مع هذا– فهو يخطئ من وجهة نظرنا حول النتيجة المؤديّة إلى أن: "كلّ النظم الاجتماعيّة هي نظم، وترابط مكوناتها يكون ذا سمةٍ عضويّةٍ"[12].

وإذا ما عدنا إلى العلاقات الأساسية للنظم العضوية الكلية ، التي أشرنا إليها وهي :

1- وجود صفات متكاملة مختلفة عن الخصائص ، والصفات التي تشكّل مكوناته .

2- مقاييس ومعايير النظام التي هي وليدته .

3- لياقة جدلية ، ومن الممكن ملاحظة عدم تناسب عناصر النظم من خلال ما يجري في واقع النظام الاجتماعي – على سبيل المثال – وهنا يلاحظ أن النظام ، إن هو إلا نتاج تفاعل عدة عناصر محدّدة، وهذا النظام قد أوجد تلك العناصر، وهو لن يعود ،ويشكل نظاماً مقبولاً، مما يجعل أسس نظام آخر تمشي وفق عملية ثورية، وكمثال على ذلك فإن عمليّة تكوّن طبقة البروليتاريا ، التي تعتبر نتاج مرحلة الرأسماليّة، وشرطاً أولياً طبيعياً، وفي الوقت نفسه فإن طبقة البروليتاريا إنما هي مقبرة التشكيلية التاريخية، التي تحمل – في طياتها – صفات زوالها، إذ أنها ظهرت في مرحلة محددة تاريخياً ولابد من وجودها في تلك المرحلة، التي ظهرت فيها، ويبدو أنه – من الأكثر صحَّة، لو كانت سمات الوحدة الكليّة الاجتماعية ليس كنظم منظمة، أو نظم عضويّة، بل كنظم منتظمة مسبقاً في تفاعله ، وتبادله، أما الكليّة العضويّة فتسقط في العناوين التقليدية نظرية المعرفة، التي تعالج من ناحية وظيفية منتظمة مناسبة لها، فالعلاقة تنتظم وتقوم بالوظيفة هي التي تجعل الوحدة (الكلية) المسبقة التنظيم من قبله في تلك الحالة حينما تساهم هذه العلاقة من خلال دورها، كبرنامج قد تمَّ تشكيله، في السابق على أساس بعض العناصر المحدّدة، التي تشكّل النظام، بل إن هذه العلاقة إنما تعمل على تجسيد الوظيفة الأساسية، في الحفظ والتجديد المتواصل لذلك النظام، فيما يتناسب والبرنامج المطروح .

وكتب أكوفي ر . دوإمبري ف : "إنّ المجموعة الاجتماعيّة ما هي إلا عبارة عن نظام هادف. والمساهمون في هذا النظام، إنما هم أفراد هادفون وهو الهدف نفسه المقصود لمجمل الأهداف، أما محاولة إنجاز مجمل الأهداف، فهي التعاون الذي يوجد الأفراد في مجموعة اجتماعية" [13] وانطلاقاً من المفهوم النظري – التنظيمي للوظيفة فإن ما ذهبنا إليه آنفاً يمكن صياغته وفق الآتي :

إن النظام الاجتماعي، ومن خلال تطوّره، يصل إلى مستوى التنظيم حينما يصبح واعياً لوظائفه، ونقصد بالوظيفة – هنا – النتيجة أو الهدف التوظيفي بكل بساطه، وقد يُقصد بها أيضاً: العلاقة التي تجعل من توظيف النظام شيئاً موجهاً وملائماً، والمحدّدة الارتباط المتبادل بين الجزء والكل*.

وقد كتب سيتروف: "يمكن تحديد الوظيفة من خلال نظام فهمها ، بأنها تمتلك العلاقة بين الأجزاء والكل، بحيث يضمن الأجزاء مجرد ظهورها إنما يضمن وجود الكل، أو أي شكل من علائم ظهور هذا الكل"[14].

---

[12]– أفانا سييف ،ف.غ. النظم والمجتمع ، موسكو: دار الإصدارات السياسية، 1980،ص48 .

[13] – أكوف + أميري ، حول النظم الهادفة ،موسكو:دار التقدم، 1974،ص203 .

* الجزء والكل: مقولتان فلسفيتان تدلان على العلاقة بين جملة أشياء وبين الرابطة التي تضم هذه الأشياء. تلعب مقولتا الجزء والكل دوراً هاماً في عملية المعرفة وينبغي أن تستند دراسة الكل إلى المعرفة بصفات أجزائه أو عناصرها، وبالعكس –المعجم الفلسفي المختصر –دار التقدم –موسكو 1986 –صفحة 171.

[14] –سيتروف: الأسس الوظيفية لنظرية التنظيم لينينغراد ،موسكودار العلم ،1972 ،صفحة 31.

ولتدقيق هذا التعريف يمكن أخذه على الطبقة في النظام الاجتماعي المعبّرة عن وعي الملائمة والنشاط الهادف وأهم السمات فيه ، حيث يمكن القول : " إن الوظيفة ، وهي العلاقة الملائمة بين الفرد والمجتمع ، بين الواحد والآخر ، آنذاك فإن النشاط الهادف ، ومحاولة صهر إنجازات مجمل الأهداف المكونة من قبل النظام الاجتماعي ، حيث قال فيه أكوف وإميري: وتحديداً في تلك الحالة يمكن للنشاط الهادف أن يشكل وظيفة أي حينما يخدم استمرارية كل الوظائف الأخرى للمنظمة وتطويرها، وبمعنى آخر يكون حاملاً لسمات ملائمة لذلك ، وثانية نؤكد على مطابقة كل من مفهوم الملائمة مع الوظيفة ، وهذه المطابقة قانونية، وصحيحة عند تطبيقها على نظم اجتماعيّة محدّدة، إنها النظم الاشتراكية، وبشكل عام، فإننا نتفق مع وجهة نظر ستيروف، التي – بمقتضاها – تكون ملائمة التنظيم: عبارة عن تشكل لظهور وظيفته"[15].

وتصبح كلٌّ خاصة أو سمة، أو صفة للمنظمة الاجتماعية، وظيفيّة، حينما تتجدّد هذه الصفة بشكلٍ واعٍ وهادف من قبل المنظمة لتطويرها، وبهذا الشكل، فإنَّ الناحية الوظيفية التنظيمية لتفحص مفهوم المنظمة والتنظيم، إنما يكشف – وبعمق – عن مفهوم ((التنظيم)) من الناحية المعرفية والانتولوجية والوظيفية التي تقوم كهدف، ونتيجة لتطور النظم الاجتماعيّة التي تحتوي على الشروط الأوليّة، لتشكّلها، وفق تحديد وتنظيم للموضوع، ولذلك فهو يعتبر الأداة المنهجية لتشكّل النظم الاجتماعيّة، بالكليّة العضويّة.

انطلاقاً مما سبق، فإننا يمكننا التحدث عن النظم الاجتماعية القائمة الآن فقط، ككلية منتظمة مسبقاً، والتي لا تحتوي وضع النظام العضويّ، إلا في آفاق بناء الاشتراكية المتقدّمة. أي تلك النظم التي تتطور ، وفق أسسها الخاصة، إذ تكون فيها علاقة الجزء بالكل علاقةً وظيفيةً عمليّةً، ووفق هذه الناحية، نتصوّر تاريخ البشرية على أنه تشكّل الكليّة الأوّليّة – النظام المشاعي، أو الأنظمة المختلفة [النظم الطبقية في التشكيلات الاجتماعية]، وهذه الكليّة العضويّة الأخيرة – في جميع التشكيلات التالية للشكل الشيوعي – .. إن هذه التشكيلة الأخيرة، قد جاءت نتيجة العملية التاريخية الموصوفة من قبل ماركس، بدقة متناهية، بأنها مشابهة لما قبل تاريخ البشرية، بالإضافة إلى أن ما قد قيل لا يعني شيئاً البتة، إذ أنه ضمن أطر هذا النظام الاجتماعي أو ذاك لا يمكن أن نعثر على عناصر في النظام البدائي وهذه العناصر، وصلت إلى وضع التنظيم من خلال صفاتها الخاصة بها[16] .

وإثباتاُ منا لتلك المقولة، لابدَّ لنا من أن نشك، في التأكيد الطبيعي ((الحتمي)) لـ أفاناسييف يوم قال: بأن النظام الابتدائي هو نظام موجود في نظام آخر ((ذي تنظيم عالٍ)).

إنَّ تلك المقولة صحيحة من حيث معالجتها الانتشاريّة لقوّة مضمون المفهوم، بيد أنها تصبح غير صحيحة عند معالجة حركية تطور النظم، وعند تحليل عمليّة تشكّل الكليّة الأوّليّة للنظام العضوي، كما أن التناسق يصبح واضحاً جليّاً بين النظام وعناصره، تحديداً، عند تحليل النظم السياسيّة التي توصّلت نظمها المصغَّرة – الجنينية إلى المستوى التنظيمي، وهي عمليّة تقوم على أنها النموذج المستقبلي لحالة النظام الاجتماعي فيما بعد، إلا أنها هي التي توجد الوظائف المنهجية: وتوجد الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف. ويمكن النظر إلى التنظيم السياسي في المجتمع الاشتراكي، في دور هذا النظام الجنيني، أما ضمن النظام السياسي نفسه فهناك يمكن اعتبار الحزب السياسي، ومثل هذه الوظائف قد قامت بها الآلات من قبل، تلك التي تعتبر ثورة في الإنتاج المانيفاكتوري – المصنعي – وقد وصف ماركس هذه العملية: ((أنتجت المانيفاكتورة))، أي الآلات، والتي بمساعدتها استطاعت الصناعة أن تزيد الإنتاج الحرفي

[15]–سيتروف م.اي. المبادئ الأساسية لتنظيم النظم وآفاقها ومحاولاتها: القضايا المنهجيّة والعلم الحديث المعاصر،لينغراد:1988،صفحة90.

[16] –افاناسييف ،النظم والمجتمع ، موسكو:دار الإصدارات السياسية ،1980 ،صفحة 73.

والمانيفاكتوري، ولاسيّما في الفروع المستحوذ عليها، وقد ظهر الإنتاج الآلي في تلك المرحلة من التطور، إذ كان يتوجب على الإنتاج الآلي أن يحدث انقلاباً في هذا الأساس الذي أول ما أوجده جاهزاً، ومن ثم طوّره مع المحافظة على الشكل القديم له، كما أن هذا النمط من الإنتاج الآلي، كان عليه أن يشكل بنيةً تحتيةً* لنفسه، تتناسب مع أسلوب الإنتاج الخاص به[17].

هذا، ويرتبط الأساس التنظيمي للنظام السياسي في المجتمع الاشتراكيّ بالكيان كاملاً، فيوجه نشاطه في مصالح الكادحين[18]، فيؤدي – من بعد – إلى النتيجة المعاكسة، لما خرج بها ، كاتب التأكيد هذا ، وباحثون آخرون في النظم السياسية .

إن هذه النتيجة التي تنص على أن مفهوم التنظيم السياسي، يُعدُّ – من حيث المضمون – أكثر غنى، وأصدق علميّة ومنهجيّة ، يعتبر بناءً، وفعالاً أكثر من المفهوم السياسي.

يُعدُّ المنهج الماركسي، أساساً لمعالجة العملية الوظيفية للنظام السياسي في الإشتراكيّة، وعملية تجسيد المبادئ الأساسية للتنظيم في هذا النظام . إن تفسير جوهر المنهج الماركسي هذا الذي استخدم في التحليل النقدي للاقتصاد السياسي التقليدي ، قد عبَّر عنه انجلز بقوله: ((يمشي التاريخ في خط متعرج، وإذا كان لا بد من متابعته، كان علينا أن نثير مواضيع عديدة غير ذات أهمية، كما أن مثل تلك المتابعة، تقطع علينا سلسلة الأفكار، وليس ثمة من أسلوب كالطريقة التاريخية المتحررة من الشكل التاريخي، ومن المصادفات المعرقلة)).

إن الجدليَّة المنوه عنها آنفاً، حول تشكيل النظام بكليات، إنما تقف على ثلاث:

1- الكليّة .

2- النظام .

3- النظام العضوي (التنظيم) .

وهي تقوم – في الوقت ذاته– من قبل العمليّة الوظيفية، التي تضم سماتٍ عدة كالملاءمة والحركيّة، حيث تفرض بعض التحديات الأولية المنطقية للتنظيم، معتمدة النظام كمفهوم أساساً لها.

أما الوظيفة، فيكشف عنها في مبادئ تنظيم النّظم، إذْ يمكن الحصول عليها، من خلال تحليل تفاعل المفاهيم المذكورة سابقاً.

ويشير سيتروف إلى أن مفهوم ((التنظيم)) وما يقف وراءه ، إنما يعتبر ذا مضمون غنيّ لذا فإن النظرية التجريدية الخالصة تبقى منطقية ، إذا ما تضمّنت في داخلها معبراً إلى تنظيم الموضوعات المحدّدة، وهذا يعني أن نظرية التنظيم يجب أن تقوم، كما لو أنها منهج لبحث النظم الواقعيّة والشكليّة، وتطويرها، ومن أجل ذلك، ينبغي أن تعكس مبادئ التنظيم جهات محدّدة ، وطبيعيّة العمليّة التنظيميّة، أما علاقة المبادئ حيث تكمن العلاقة والشروطيّة المتبادلة لتلك الجهات، وطبيعتها، وحتميتها[19].

---

* بنيّة تحتية: ويعني بها الاشتراكيون مجموع الأبعاد والعلاقات الموجودة في المستوى الاقتصادي –موسوعة الهلال، مرجع سابق، صفحة 92.

[17] –يقع هذا التحليل المفصل لتلك العمليات في عدد من أعمال فلاسفة السوفييت. باخوموف ،النظرية الطبيعية الحتمية ،موسكو: 1979. افاناسيف، قضايا فلسفية، ،1980 العدد السادس.

[18] –ماركس رأس المال ،ماركس وانجلز ،موسكو:المؤلفات الكاملة، الطبعة الثانية، المجلد 23،صفحة 393–394.

[19] –سيتروف: أسس وظائف نظرية التنظيم،لينغراد :دار العلم ،1972، صفحة 32.

وبصفة الأوّليّة، يمكن تعريف التنظيم ممثلاً للمواقع المتبادلة، والروابط المختلفة بين عناصر بعض التراكيب: (الجزء الماديّ، أو البنيويّ للتنظيم). وتأثيراتها وتفاعلاتها [الجزء الوظيفي] المشروطة بوحدة الأهداف، والوظائف الملقاة على عاتقها وتحديد ظُروف الزمان والمكان[20].

إن تعريف النظام السياسي للاشتراكية المتكّون وفق مفهوم التنظيم هذا يجب أن يتضمّن في الوقت نفسه :

1- أكثر السمات الجوهريّة للموضوع، من خلال تطوره التنظيمي، كما يتضمن أيضاً الوسائل المنهجيّة الخاصة لتحليل تلك العمليّة (أي التي تمثّل تركيبة النواحي المعرفيّة والأنطولوجية والتي تظهر في موقف المنهج التنظيمي).

2- يجب أن يتضمن مجموعتي الحتميّات المتعايشة: طبيعة الوجود للنظام السياسي المعطى، وطبيعة تشكيلها المتلائم، وتطوير إدارتها، من خلال تلك الأمور السابقة وأخذها بعين الاعتبار، ويمكننا أن نتعرّف إلى النظام السياسي، ونعرّفه بأنه: ذلك النظام الديناميكي – الحركي – الذي يكمن هدفه، في ضمان تناسقات محدّدة لعمليّات التكامل والتفاضل في المجتمع، وبين كل عناصره.

ومن أجل إيجاد هذا المجتمع كوحدة مركزيّة – لابد من إيجاد التناسب مع معايير طبقات المحكومين، من قبل الطبقة الحاكمة (السلطة) السياسية (الكيان ofrartaza) .. تلك السلطة التي تمثل الدولة قلبها، هي التي تعبر عن المصالح الاقتصادية للطبقات الحاكمة، وكما يبدو من هذا التعريف الذي يعدّ أهم الأقسام الأساسية :

1- النظام : ويتضمَّن : أ- الدوائر .

ب- القيم .

ج- الاتصالات .

2- البنية*، وتتضمن : أ- التكامل، ب- التفاضل، ج- المركزية .

3- الإدارة : القيادة: وتتضمن : أ- السلطة السياسية .

ب- وعي – المصالح الطبقية – المتجسّدة عبر شبكة الاتصالات .

ومن خلال اعتبار خصوصيّة تجسيد النظام السياسيّ وقيمه، وبنيته، في حياة الناس، وفي وعيهم، وتعدُ الثّقافة السياسيةُ العنصر الضروري للنظام السياسي، الذي يشهد تطوُّره وتحقيقه لمكانة النظام العضوي، لذا فإن مثل هذا التصنيف غيرُ مجدٍ – حسب التعريف السابق –

إن تصنيف عناصر النظام السياسي المشابه للتصنيف الذي أجريناه أي تشابه في المكونات وفي الاختلافات، وفي الجوهر ، وقد عبّر عنه بورلاتسكي، وأنتيننكو، وكومنيرليف ومؤلفون آخرون [21].

وهكذا فإن التصنيف – عند بورلاتسكي – يعالَجُ كمجموعة عناصر بنيوية للنظام السياسي والمتضمّن :

1- البنية السياسيّة (التنظيم السياسي):

[20] –بوغولييوف–حول حالة تطور النظرية العامة للتنظيم ومهامه –التنظيم والإدارة –موسكو :دار العلم ، 1968 ،صفحة 45.

* البنية: أسلوب ثابت نسبياً لترتيب عناصر المنظومة يبرز جانب الثبات والاستقرار الذي بفضله يحافظ الموضوع على كيفيته أثناء تغير الظروف الداخلية أو الخارجية فالمنظومة ككل تبقى ما بقيت البنية –المعجم الفلسفي المختصر ،مرجع سابق، صفحة 94.

[21] –عرض وجهات النظر في تلك المسألة ،انظر: انتينكو –الجوهر الاجتماعي –ومراحل تطور النظام السياسي للاشتراكية –النظام السياسي للاشتراكية، صفحة 67.

ويقصد المؤلف به: مجموع تلك الدوائر السياسية كالحزب الثوري، والدولة الاشتراكية، والتنظيم الاجتماعي، والجماعات العماليّة.

2- نظام الحقوق الاجتماعية والسياسية والقيم والتقاليد، المشكِّلة في صلبها، معايير الحقوق الاشتراكية، وتتضمن معايير الدستور، ومعايير التنظيم الاجتماعي، العادات والتقاليد السياسيّة، وأخلاقيّة النشاط الحياتي.

3- نظام اتصالات النشاط السياسي الحياتي للمجتمع: من صحافة ومذياع وتلفاز ... ووسائل أخرى..

4- الوعي السياسيّ والثقافة* السياسيّة[22].

إن هذه العناصر تشكّل مجموعة معقّدة لوسائل السلطة السياسيّة، وأساليبها، تلك السلطة التي بوساطتها يجسِّد الكيانُ الاجتماعيُّ المهام المطروحة من قبله في الإدارة، والإدارة الذاتية.

ومن خلال الكشف عن المضمون الأساسيّ للعناصر الأوّليّة المقترحة في البنية والمخطط التصنيفي المجرى، يختلف عنه عما هو عندنا ، بأن مؤلفي الأول قد انطلقوا من فهم شكليّ ضيق للتنظيم، باعتباره يمثّل دائرة سياسية فقط في البنية العامة للنظام السياسيّ، لذا فإن الاعتراض الذي طرحه كريموف في هذا المجال يعتبر عادلاً ومنطقياً، حول الخلط الحقيقي من قبل المؤلفين السابق ذكرهم، وفي مجال تفاعل النظام مع الوسط المحيط، بين مفهومي ((النظام السياسي)) و((النشاط الحياتي السياسي))[23].

إنّ تعريف ((التنظيم)) عند ماركاريان. ي.س.ن يُعدُ بعيداً عن الجوهر الحقيقي ، على الرغم من أنه يتناسب مع جوهر الموضوع، فهو يفيد أن مفهوم ((التنظيم)) إنما يعبّر عن ضبط للنظام، ومنها مجالين، مرتبطين ببعضهما ارتباطاً وثيقاً، وفي مجال ضبط علاقات العناصر، وفي حدود النظام، وفي مجال تفاعل النظام مع الوسط المحيط[24].

إن الاعتماد على تعريف البنية، من خلال الطرح الذي قدَّمه بيلاوبيرغ وبودين يجعلنا نعتقد أن المجموعة المفروزة من التصنيف: النظام، والبنية ، والعلاقة بينهما يجب أن تعالج كما لو أنها عناصر بنية التنظيم السياسي تحديداً، من خلال توظيفه ، وتطويره وقد كتب بلاوبيرغ وبودين بأنّ: "البنية ليست قالباً جامداً من الموضوع المتخمّر – الجامد – بل هي صفة لمجالاته تلك التي تظهر فقط عند عملية تحليل حركية الواقعيّة، وبالتالي، فإن الصفة البنيوية إنما هي عبارة عن صفة حركية – ديناميكية"[25].

إن هذا الفهم للبنية، يجعلنا قادرين على معالجة مفهومها مع النظام في جميع تعقيداتها وتعدد آفاقها ، وتباين علاقاتها المكمِّلة بعضها لبعض .

البنية هي من ناحية (جرد الموجودات ukfahuraghgui للتنظيم) والمتضمنة في ذاتها جملة من العناصر النظمية، واتجاهات عملية تشكيل النظام من قبل التنظيم، أما النظام، ومن خلال تعدّد موازين التسرّب الحقيقي لتلك العمليّة، وجملة من النواحي الممكنة لبحثه، كوحدة الجملة المعطاة ، والتي تجعل من النظام أكثر حركيّة، وأكثر رسوخاً في الوقت ذاته، فيقوم التنظيم على هذا النحو، كوحدة وظيفيّة، للنظم، وكروابط بنيوية في المجالات الانتشاريّة،

* الثقافة: مجمل ألوان النشاط التحويري للإنسان والمجتمع –المعجم الفلسفي المختصر، صفحة 155.

[22] –بورلاتسكي ف.م–النظام السياسي للمجتمع –النظم السياسية المعاصرة ،موسكو: 1978 ،صفحة 12.

[23] –كريموف ل.ف بوتمور يلكوف ف ،النظام السياسي للمجتمع،كييف :الاصدار السياسي، 1988 ،صفحة 27.

[24] –ماركاريان. ي –س –النزاعات التكامليّة من خلال تفاعل العلوم الاجتماعية والتطبيقيّة ،بريفان: 1977 ،صفحة 139.

[25] –مرجع سابق.

والنشاطيّة القويّة[26]. والبنية الانتشارية التوسعيّة: هي بنية ذات مستوى واحد، فالشديدة منها، إنما هي بُنْيَةٌ للنظم ذات الدرجات المتفاوتة انطلاقاً من ذلك، فإنَّ حركيَّة التنظيم البنيويّ للنظام السياسي في الاشتراكيّة، إنما تتمثّل كعملية:

أ- نقل السلطة السياسية إلى سلطة شعبية ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً. أي من قبل الدولة كأساس للنظام السياسي المالك للأنظمة والمعايير المناسبة .

ب- تجسيد الدوائر السياسيّة والقانونيّة، والقيم، مع مجموع العلاقات السياسيّة والوعي السياسيّ.

وأخيراً في الثقافة السياسيّة، باعتبارها أعلى درجة لتجسيد النظام في سمات تنظيميّة، أي حينما تكون جميع أشكال التنظيم والإدارة تمتلك صفات التنظيم الذاتي والإدارة الذاتية .

الثقافة السياسيّة الاشتراكيّة:

إنّها ثقافة سياسيّة للديمقراطية الاشتراكية، الممثّلة لمجموعة القيم والنماذج السلوكية، والمكافئة لاحتياجات تطوّر النظام السياسيّ للاشتراكيّة. والتي تنظر، وتعالج مسألة المساهمة الواعية للمواطنين في تجسيد السلطة، وفي تأييد المساندة الفعالة، لمواطني النظام الاشتراكيّ للأشكال الديمقراطيّة للنشاط السياسي، وفي الشرعية الاشتراكية .. الخ .

والثقافة الاشتراكية التي توضّعت، وظهرت، على شكل عنصر مستقلّ في المرحلة النهائيّة، من تطور التنظيم السياسي للاشتراكية تحديداً، والتي تركزت وتطورت في ذاتها كما طوّرت وظائف عناصرها البنيّوية جميعها، ومن ثم فقد شكّلت بنيتها الخاصّة، والثقافة السياسيّة هذه تتطلع باستمرار إلى هدم السلطة السياسيّة، وإحلال الإدارة الذاتية محلها، تلك الإدارة الذاتية الاشتراكيّة.

وعلى هذا المنوال، فإن عملية إكمال التنظيم السياسيّ وتطوره، إنما يفترض تحقيق حدود في حركتها الذاتية، وهذا يعني ذوبان النظام السياسي، في المجال الواسع لنشاط الناس السياسي .

إنَّ التعريف الشائع للثقافة السياسية الاشتراكية إنما يشير إلى تجسيد نظرية للثقافة السياسيّة الاشتراكيّة، والعمليّة المحدّدة لتجسيدها في الحياة الاجتماعيّة، كما يفترض وجود الهيكل أو الجهاز المتضمن مجموعة المفاهيم :

النشاط السياسي – المصلحة السياسية – الحاجة السياسية – السلوك السياسيّ، فضلاً عن مجموعة مفاهيم أخرى.

أما عن إعدادها الضعيف فيمكن تعليله، بالمستوى الموجود لحالة التطور في النظام السياسيّ، على الأغلب طبيعية الظاهرة للسلطة المنظمة، كما يمكن تعليله، بالسمات الإدارية وتوظيفها في المجتمع الاشتراكي المعاصر، وفي هذا النمط إنما يضع – أمام النظرية الماركسيّة حول التطور الاجتماعي – مهامَّ جسيمةً، وفي إظهارٍ نشيطٍ وفعّالٍ للوظائف .

ولهذا السبب يعتبر تشكيل طريقة المعالجة المنتظمة – هاماً في دراسة النظم السياسيّة، وتوظيفها، وتطوّرها، باعتبار أن طريقة المعالجة هذه إنما تهدف وقبل كل شيء – إلى ربط بعض المعارف الموضوعيّة، وإدراك كُنهها والحصول على صلتها بالمادة، أو بالموضوع .

أما في مجال تجسيد تلك المعارف، فيشمل حلّ القضايا العمليّة في بناء هذا العالم المحيط وتطويره، ذلك العالم الممثّل لموضوع النشاط الإنساني البشري. مع الأخذ بعين الاهتمام الظروف العامة، بالإضافة إلى قوانين وجود المادة

[26] –انتينكوف. ع .الجوهر الاجتماعي ومراحل تطور النظام السياسي في الاشتراكية النظام السياسي للاشتراكية ووظائفه ونزعات تطوره ،كييف: 1985 ،صفحة 35.

الاجتماعية، فإنه يوجد ثمة قوانين أخرى بمعزل عن الدراسة والبحث. أي أنها غير مدروسة، إن هذه الموضوعات هي في مجال تنظيم هذا الوجود، والتي تتم معرفتها عملياً، كما أنها تظهر بصفة واقع موضوعي محقق للنشاط الإداريّ – التنظيميّ، عند هذا، وكما يشير سيتروف : ((ليست جميع قوانين الوجود تُعتبر تنظيميّة، إذ أن بعضها قد يكون غير وظيفي ، مهدّماً للنظام، أو ناسفاً له))، ونخلص مما سبق إلى أن قوانين التنظيم التي لها ترتيب مخالف لقوانين العلوم المحدّدة (العلوم التطبيقية وحول الموضوعات)[27].

وفي الآونة الأخيرة، يعمل التحليل النقدي للمسائل الواقعية حول تطوير آخر للواقعيّة، وحول تلقائية أفعال القوانين الخاصة بتطور المجتمع، وحينما تظهر الحاجة الغنيّة المضمون حول الصفات الذاتية والموضوعيّة، لظهورها، وليس الموضوعية الخالصة، كما هو عليه الحال في العلوم التطبيقيّة، والمصلحة الثاقبة، ولاسيما في تحليل المكان، ((وتنظيم النظم السياسية، وخصائص هذا التنظيم وتوظيفه، إذ إنه يخدم دلائل مجموعة الحتميات، وكما يتمثل لنا خاصة لتلك العلاقة غير النقدية حول أشكال – لوحات التفكير النظري ومعاييره التي تشكلت منذ عهود تعميمات الفلسفة، الطبيعية، والتي عُدت أحد أسباب السلبية الاجتماعية – والمواقف التأملية للعلم، في علاقته بالمجتمع وهذا إنما يؤدي إلى:

أولاً: ظواهر راكدة في البنية الاجتماعية نفسها ، إذ أن العلوم حول المجتمع موضوعية ويمكنها أن تُوصف وأن تُدرس، بيد أنها لا يمكنها أن تُطور، أو أن تأتي بأي تأثير في وتيرة التقدّم الاجتماعي، كما أنها لا تساهم في اختيار طرق التطور .

ثانياً: إظهار الجوانب السلبية في كلّ خطوة، إذ أن الإنسان يتعمق في السيطرة على الطبيعة، نتيجة للقوانين التي وصل إليها حول الطبيعة، لأن المعرفة شيء وطبيعة توظيف تلك المعارف أو القوانين فيما يخص تجسيدها فعلياً في الصواريخ الذرية التي أوجدها الإنسان شيء آخر.

وثمة طبيعيّات الموضوعيّة المفترضة شكلاً تاريخياً محدّداً للنشاط الثقافي الاجتماعيّ، والمعتقدات ووعي الإنسان المستخدم لتلك القوانين، وتظهر – هنا – وبشكل كامل شرعيّة الطبيعة، وشرعيّة العمليّات الاجتماعيّة التي تتضمنها عناصر الوجود الاجتماعي ، ولدى غياب حلقات الربط بين المجموعات المنوّه عنها آنفاً يندثر أهم الأسباب القائمة بين العلم والتطبيق الاجتماعيّ الواقعيّ.

الاستنتاجات والتوصيات:

إنّ أهم مبادئ المسلك المنتظم التي تمزج دياليكتيكياً: مجموعتان من الحتميّات تمكنّا من عبور متبادل إلى النواحي البنيوية والوظيفية للتنظيم السياسيّ، بين بنية النظام السياسي وبنية توظيفه في نشاطات المجتمع الحياتية، والصفات الجوهرية للمجموعة الأولى إنّما تُعدُّ بحقٍ إذا ما عكست العمليّة الموضوعيّة لتشكل النظام السياسي كعنصر مستقل، أو ذي استقلاليّة نسبية في هيكل التنظيم السياسي للمجتمع الاشتراكي المنفذ للوظائف الإدارية، القائمة بدور السلطة المنتجة من قبل الشعب .. الثقافة السياسية كعناصر عضوية في النشاط الحياتي لكل شخص بمفرده ولا يطلب من أي جهة أخرى .

[27] –سيتروف.م.اي. أسس النظرية التوظيفيّة للتنظيم ،لينغراد: 1972 ،صفحة 83.

أما المضمون الأساسي للمجموعة الطبيعية (الحتميّة) الثانية ، فإنه يعتبر تغير طبيعة المبادئ التنظيمية آلية محددةً ، لتنظيم ذلك النشاط السياسيّ، وهي تسمح بالتجسيد الكامل لتلك الإمكانات الكامنة في الشكل المحدد تاريخياً للتشكيلة الاقتصادية – الاجتماعيّة، وفي هذه الحالة، إنما هي في الأسلوب الاشتراكي لبناء المجتمع.

إن الحديث– هنا – إنما يتناول تلك المبادئ الأولية، كمبدأ المطابقة، ومبدأ حيويّة لوظائف ومبدأ حشد الوظائف أو تركيزها ، فوصفها المنهجي أشبه ما يكون بالمبادئ العامة للتنظيم، إذ إنه مفصل بشكل كامل في عدة مؤلفات عند ستيروف، وبيتروشينكول. أ. وكريمياتسكي ف.ي وعند آخرين .

وبالرغم من أن هذه المبادئ المعطاة ، قد حصل عليها، بنتيجة تحليل الموضوعات البيولوجية ، والتي أنجز شرح فكرتها، وتنظيمها، وهذا يترتب على استخدامها قيوداً منهجية معينة، وهي تؤدي – في الوقت ذاته – إلى توسيع قوتها المنهجية.

المراجع:

1- ستيروف ،م.ي. المبادئ العامة ، لتنظيم النظم ، وأهميتها المنهجية ، لينغراد : دار العلم، 1971 ، صفحة 12 -13.

2- المرجع السابق، ستيروف ،صفحة 16 .

3- بورلانسكي ، النظام السياسي للمجتمع ، المفاهيم والعناصر ،والنظم السياسية المعاصرة ، موسكو: دار العلم، 1978 ، صفحة 10 .

4- ماركس وانجلز ، المؤلفات الكاملة، المجلد 27 موسكو:دار التقدم، 1980،صفحة 2- 4 .

5- ستيروف، م.ي . المبادئ العامة لتنظيم النظم وأهميتها ،مرجع سابق، صفحة 13-14 .

6- نحو سمات النظام السياسي للرأسمالية المعاصرة / النظم السياسية / المعاصرة، موسكو: دار العلم، 1978، صفحة 148-194 .

7- انتينكو ، الجوهر الاجتماعي ومراحل تطور النظام السياسي في الاشتراكية ، وظائف تطوره ونزعاته كييف: المعهد العالي، 1985 ،صفحة 31 .

8- وجهة النظر هذه مجسدة في عدة اتجاهات (كوزمين ف.ب – اميرياتوف أ.ن وآخرون) .

9- ستيروف، الأسس الوظيفية لنظرية التنظيم ، لينغراد: دار العلم ،1972 ، صفحة 15.

10- انتينكو ، مرجع سابق (الجوهر الاجتماعي ومراحل تطور النظام السياسي) ص31 .

11- بلاوبيرغ – بدوين – تشكل التنظيم وجوهره ،موسكو:دار العلم، 1973، ص 61-64 .

12- أفاناسييف ت.غ. النظم والمجتمع،موسكو: دار الإصدارات السياسية، 1980 ، صفحة 8 .

13- أكوف + أميري، أصول النظم الهادفة ، التقدم: 1974 ،صفحة 48 .

14- ستيروف الأسس الوظيفية لنظرية التنظيم، مرجع سابق ،صفحة 31 .

15- ستيروف م.ي- المبادئ الأساسية لتنظيم النظم وآفاقها ومحاولاتها : القضايا المنهجية . والعلم الحديث المعاصر ، لينينغراد: 1988 ،صفحة 90 .

16- أفاناسييف، مرجع سابق ،النظم والمجتمع،موسكو: دار الإصدارات السياسية، 1980 ،صفحة 73 .

17- أعمال الفلاسفة السوفييت : باخموف – النظرية الطبيعية الحتمية،موسكو: 1979 .

18- أفاناسييف – مجلة قضايا فلسفية،موسكو: 1980 ، العدد السادس .

19- ماركس ، رأس المال – ماركس وانجلز – المؤلفات الكاملة،موسكو: الطبعة الثانية، المجلد 23 ،صفحة 393 – 394 .